يوروموني ٢٠٠٩

إضاءة على أبعاد الأزمة العالمية

خبراء ومسؤولون يبحثون الآثار وكيفية المواجهة.

الرياض: فتحي سمير

على مدى يومين متتاليين، ناقش نخبة من الخبراء والمسؤولين في المملكة والعالم أبعاد الأزمة العالمية الراهنة على العديد من القطاعات داخل المملكة، وكيفية مواجهتها في ظل السياسات المتبعة من قبل الحكومة السعودية، ومحاور أخرى دار حولها مؤتمر «يوروموني ٢٠٠٩» الذي عقد في الرياض مؤخرًا.

وشارك معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وزير المالية في المؤتمر، الذي نظمته مؤسسة اليوروموني أخيرًا، وألقى كلمة أكد خلالها أن الأزمة المالية العالمية قادت إلى ركود اقتصادي عالمي، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة إلى انكماش الاقتصاد العالمي بواقع ١,٣٪ عام ٢٠٠٩، ومن المنتظر انخفاض معدل الانكماش ابتداءً من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، واستئناف النمو عام ٢٠١٠ بمعدل ١,٩٪، مؤكدًا أن هذا المعدل أبطأ من المعتاد في فترات التعافي السابقة.

وحسبما جاء في كلمة معاليه، فإن ما تم إقراره في قمتي مجموعة العشرين اللتين عقدتا في نوفمبر العام الماضي ٢٠٠٨ في واشنطن، وأخيرًا في لندن، أسهمت فيهما المملكة بشكل فاعل، وأقرت دول المجموعة اتخاذ الإجراءات والسياسات الممكنة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي، ومن أبرزها ما تم إقراره للعمل على إصلاح القطاعات المالية في الدول التي لديها خلل في تلك القطاعات، وتكليف صندوق النقد الدولي بتقييم دوري لإجراءات التحفيز وسياساتها التي التزمت دول المجموعة باتخاذها، وكذلك تحسين رقابة الصندوق، وبشكل خاص شمول هذه الرقابة الدول كافة بما فيها الدول المتقدمة والمؤسسات المالية بما فيها صناديق التحوط، والمشتقات المالية، ومؤسسات التقييم، وهو ما كانت تطالب المملكة به منذ فترة ليست بالقصيرة.

«الأزمة الحالية في جزء كبير منها أزمة ثقة، ولا يخفى أن السياسات السليمة تسهم في رفع مستوى الثقة. وكما أكدت كل من مجموعة

العساف: تأثيرات الأزمة المالية العالمية في المملكة محدودة

٤٠ مليار ريال قيمة العقود المجازة في الربع الأول من ٢٠٠٩

العشرين وصندوق النقد الدولي، فإن مفتاح الحل يكمن في التعامل بجرأة مع الأصول المتعثرة والمخاوف المتعلقة بالملاءة المصرفية. كما أن توثيق التعاون الدولي والتنسيق فيما يتخذ من سياسات يعد أمرًا ضروريًا لإحداث الآثار المطلوبة، وليس هناك بلد بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة إلا أن آثارها في المملكة العربية السعودية بفضل السياسات الاقتصادية الملائمة التي سارت عليها الحكومة خلال السنوات الماضية محدودة».

ولفت معاليه إلى أن مشاركة خادم الحرمين الشريفين في قمتي مجموعة العشرين في واشنطن ولندن بغية احتواء الأزمة المالية والتقليل من آثارها على الشعوب، تعد تأكيدًا للجهود الدولية الرامية لمواجهة هذه الأزمة، وركز في رؤيته للأزمة المالية على أهمية أن تقوم الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية بمسؤولياتها تجاه الدول النامية، خصوصًا الفقيرة منها والتي تعاني أكثر من غيرها من آثار الأزمة.

وتواصل المملكة اتباع سياسة مالية توسعية، حيث بلغت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في ميزانية هذا العام ٢٠٠٩ «٣٦٪» مقارنة بالعام السابق، كما بلغت قيمة العقود المجازة من قبل وزارة المالية خلال الربع الأول من هذا العام ٢٠٠٩ ٤٠ مليارًا و٦٠٠ مليون ريال، مقارنة بمبلغ ٢٠ مليار ريال في الربع الأولى من عام ٢٠٠٨ أي بزيادة قدرها ١٠٣٪. كما بلغ صافي الإقراض الذي التزمت به الصناديق الحكومية عام ٢٠٠٨ ٢٠ مليار ريال بمعدل نمو بلغ نحو ١١٠٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٧.

وأكد وزير المالية أن التوسع الجاري في الإنفاق الاستثماري الذي يشمل قطاعات البنية الأساسية والخدمات العامة والتعليم والصحة، يخلق فرصًا تجارية واستثمارية كبيرة للقطاع الخاص في الداخل والخارج، مؤكدًا أهمية اتباع السياسات الاقتصادية المعاكسة للدورة الاقتصادية، لا سيما في ظل ما يحدث من تقلبات حادة في أسعار البترول، وما يتعرض له الاقتصاد العالمي من ركود.

وعبر معاليه عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد السعودي في ظل المؤشرات الإيجابية التي تدعم هذا التفاؤل، لافتًا إلى الاهتمام الكبير من قبل المستثمرين في المملكة والفرصة التي يمنحها اقتصادها القوي، والإقبال الكبيرة على زيارتها.

التجارة والصناعة في المملكة

أوضح معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل، وزير التجارة والصناعة، توقع المؤسسات المالية العالمية أن يصبح عام ٢٠٠٩ صعبًا اقتصاديًا، من خلال ما أظهرته توقعات البنك الدولي من أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عالميًا سينكمش بنسبة ١,٧٪ بعد ثماني سنوات من النمو المتواصل.

ودعا معاليه إلى التعاون بين جميع الدول في مختلف المجالات بصفته الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، لا سيما في ظل تراجع التجارة العالمية بسرعة كبيرة، نتيجة تراجع الطلب العالمي على السلع، كما لفت إلى العديد من الخطوات التي قامت بها المملكة العربية السعودية ليصبح الاقتصاد السعودي عام ٢٠٢٥ متنوع المصادر ويقوده القطاع الخاص، وأهمها صياغة استراتيجية وطنية للصناعة

الدكتور ابراهيم العساف وزير المالية

تهدف للوصول إلى نمو صناعي واقتصادي دائم، وتطوير بيئة الأعمال، والإنفاق السخي على تطوير شبكات البنى التحتية القائمة واستحداث شبكات جديدة في قطاعات النقل الحديدي والبري والبحري والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى الاستمرار في تبني معدلات إنفاق عالية لا سيما في الوقت الذي تراجع فيه إنفاق معظم دول العالم، ودعم القطاع الخاص الوطني والتركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار معاليه إلى أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة وضعت هدفًا طموحًا يتمثل في مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪ كحد أدنى بنهاية عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى وهي: مضاعفة القاعدة الصناعية ثلاث مرات، وتحقيق معدل نمو صناعي مركب يعادل ٨٪ سنويًا، وزيادة نسبة المصنوعات التقنية لتصل إلى ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي، ورفع نسبة الصادرات ذات القاعدة التقنية إلى ما لا يقل عن ٦٠٪ من إجمالي الصادرات الصناعية. فضلاً عن مضاعفة نسبة الصادرات الصناعية بالنسبة إلى مجمل الصادرات من ١٨٪ في الوقت الحاضر إلى ٣٥٪، ومضاعفة نسبة العمالة السعودية في الصناعة.

وتطرق معاليه إلى مبادرة الاستثمار الزراعي في الخارج التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني للمملكة العربية السعودية، والإسهام في توفير الأمن الغذائي للعالم أجمع وتحقيقه من خلال القطاع الزراعي السعودي الخاص. ودعا إلى تكاتف جميع دول العالم للإسهام في تحقيق الأهداف النبيلة لهذه المبادرة العالمية، وضمان كبح شبح المجاعة عن البشرية.

مؤسسة النقد

يرى محافظ مؤسسة النقد الدكتور محمد بن سليمان الجاسر أن سياسة المملكة التي تملك نحو ٢٥٪ من الاحتياطات النفطية العالمية، تعتمد على تلبية الطلب العالمي من النفط، وتعد مصدرًا مهمًا للسيولة في السوق النفطية، بسبب طاقتها الإنتاجية والاحتياطية، ولذلك يمكن

زينل:

التعاون بين جميع الدول هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة

الجاسر:

تجنبنا الأخطاء الشائعة في دول العالم ونظامنا المصرفي محافظ للغاية

معالي محافظ مؤسسة النقد الدكتور محمد الجاسر

معالي وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل

القول إنها تمارس فعليًا دور بنك الاحتياط العالمي للنفط. وما زال الاقتصاد السعودي معرضًا لتقلبات سوق النفط الدولية، لذلك فإن نموه يعد أكثر تقلبًا من الاقتصادات المتقدمة ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة، حيث تعتمد المملكة بشكل أكبر على السياسة المالية العامة كأداة قوية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، لجعل مسار النمو مستقرًا.

وعن دور مؤسسة النقد العربي السعودي في ضمان تحقيق بيئة مالية ذات أسعار مستقرة في السعودية، ذكر معاليه أنه عند الحديث عن استقرار الأسعار، فإنه يمثل هدفًا مستمرًا وليس هدفًا آنيًا، وأن تحقيق استقرار الأسعار يتم عندما لا يكون التضخم عاملاً في قرارات الأعمال الاقتصادية، لافتًا إلى أن السعودية لديها تاريخ طويل من الاستقرار الكبير في الأسعار، باستثناء الفترة الأخيرة «٢٠٠٧-٢٠٠٨» عندما زادت معدلات التضخم بشكل كبير، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسكن، بسبب الطلب المحلي القوي، حيث بقيت السياسة النقدية مساندة للسياسة المالية العامة عن طريق تقييد نمو الائتمان واحتواء عرض النقود المرتفع.

وأوضح أنه قد أنيطت بالمؤسسة في المملكة العربية السعودية مسؤولية الإشراف على المصارف العاملة، فضلاً عن السياسة النقدية، ما يعني أن العلاقة وثيقة ومستمرة مع المصارف المحلية، مؤكدًا أنه يتم اتباع منهج استباقي كلي واحترازي في الرقابة المصرفية، وكذلك في تطبيق القواعد المحددة في نظام مراقبة البنوك، مثل متطلبات الاحتياط، ونسب السيولة، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ توجيهية احترازية على نسبة القروض والودائع، والقروض الاستهلاكية، ونسبة احتياطات ومخصصات القروض الهامشية وخسارة القروض، كما تطلب المؤسسة من المصارف اعتماد مخصصات عامة ومحددة على محافظها الائتمانية، في حين أن المعايير الدولية للتقارير المالية لا تتطلب، عادة، مثل هذه المخصصات، وهو ما تسبب في تعرض منهج المؤسسة الإشرافي للانتقاد بصفته محافظًا بشكل مبالغ فيه، غير أنه يزخر بعناصر مواجهة التقلبات الدورية والاحتراز الكلي.

«استجابت المصارف بقوة فعالة لإدارة المخاطر، وتجنبت المنتجات السامة التي جلبت الكوارث على بنوك أخرى في أنحاء العالم، وفي المملكة العربية السعودية، أعتقد أننا تجنبنا بشكل كبير خطأين شائعين في مناطق أخرى. أولاً: لم نتبع أبدًا سياسة الدفع باتجاه رفع القيود المصرفية بشكل مفرط. ثانيًا: لم نتبع سياسات مسايرة التقلبات الدورية، بسبب خبرتنا في استخدام السياستين المالية والنقدية كأدوات لمواجهة التقلبات الدورية من أجل استقرار الاقتصاد الكلي».

حلقات النقاش

وصاحب المؤتمر العديد من حلقات النقاش وحلقات العمل التي شاركت فيها نخبة من المتخصصين في المؤسسات المالية والشركات العملاقة على مستوى العالم، وناقشت هذه الجلسات العديد من الموضوعات منها: الانكماش، والانهيار الاقتصادي، وإمكانية عودة السيولة مستقبلاً إلى الأسواق، والموازنة بين الطلب والعرض على الموارد الطبيعية.

كما ناقشت الحلقات كيفية تمويل الحكومة الخطط الاقتصادية، وإمكانية امتصاص الاقتصاد تعهدات الإنفاق، والانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية، ومدى تأثر تراجع الاقتصادات الآسيوية في سوق التصدير السعودية، واستقلالية المالية الحكومية عن تقلبات أسعار النفط، إلى جانب مناقشة التضخم وتراجع معدلات النمو.

كما درست إحدى الحلقات كيفية تعاطي الشركات الخاصة مع ظروف السوق وأوضاعها، وما يمكنها توقعه خلال ١٢ شهرًا، بالإضافة إلى حلقة أخرى لمناقشة أسواق المال في مجلس التعاون الخليجي، وما يمكن استخلاصه من الترابط الداخلي بين أسواق المجلس، وكيفية تقييم قدرة هذه الأسواق على التعافي والنهوض مقارنة مع أسواق العالم. وتناولت حلقة أخرى جمع رؤوس الأموال كبدائل استراتيجية، وحلقة عن عمليات الاندماج والاستحواذ الداخلية في المملكة، وندرة وجودها، ومدى تأثير الظروف الاقتصادية في حدوثها، وكيفية التفاوض بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ الداخلية، وتنظيمها، وتمويلها بحيث تعود بالعائدات على جميع الأطراف.

وناقشت حلقتا عمل مستقبل التنويع الاقتصادي والأولويات الأساسية الواجب اعتمادها في المستقبل، والصكوك وتمويل النمو الاقتصادي الإقليمي، وتوضيح الفرق بين الصكوك والسندات العادية، وفوائد إصدار الصكوك وهياكلها المختلفة.

وجاءت إحدى الحلقات لتناقش أسواق حقوق الملكية والإمكانات التي تتيحها للمستثمرين المحليين والدوليين، فيما استعرضت حلقة أخرى الاستثمار في البنية التحتية للمشروعات الجاري تنفيذها على نطاق غير مسبوق، وكيفية مواصلة المملكة لتمويل مشروعاتها.

وركزت آخر الحلقات اهتمامها على مناقشة قضية الطاقة، والمياه، والضغط القائم على قطاع الطاقة، من أجل زيادة قدراته، وزيادة الاستثمار فيه. ■